نافذة
البلدية والتوعية البيئية

لا يختلف اثنان أنّ البلدية والممثلة بصحة البيئة هي إحدى الجهات المهمة التي يجب أن تولي اهتمامها بقضايا الحفاظ على نقاء البيئة ونظافتها.
نظافتها من مخلفات القمامات والبناء بأنواعه.. ومهام إدارات البلديات على مستوى المحافظة كبيرة وإذا صدر أي تغييب في المتابعة اليومية للأقسام التابعة للبلدية كقسم النظافة – على سبيل المثال – يبدو هذا التغييب واضحاً وجلياً للأعين كانتشار مخلفات القمامات وسط الشوارع وأمام المنازل وفي الساحات الرئيسة، وتعم الأوساخ وتزداد الحشرات وتنتشر الأمراض والأوبئة وتنتهي الصحة.. ما يعطي انطباعا بأنّ حياتنا تتهددها أخطار ببيئة لعدم قدرة الجهات المعنية بنظافة المدينة على ترسيخ النظافة فيها التي تعنى (بأنّ لا صحة دون نظافة).
إذا نرجو من الجهات ذات العَلاقة وفي مقدمها البلديات وصحة البيئة الاهتمام والمتابعة اليومية إلى جانب عمال النظافة والقيام بالإعداد المستمر لحملات النظافة على مستوى المدينة وليست في المواسم والأعياد فقط.. فأي تقصير في عملية النظافة اليومية سيكون سببها اللامبالاة في الأداء، والعمل اليومي للبلدية.
وهذه مسؤولية أخلاقية وإنسانية تجاه المجتمع والبيئة تقع على عاتق مديري البلديات وصحة البيئة وهيئة حماية البيئة إلى جانب أنصار البيئة ومنظمات المجتمع المدني وكل محبي البيئة وحمايتها.
فهل نعمل على ذلك!!

إلطاف
Eltaf2007@yahoo.com

في ظل تواصل الانتهاكات والمخالفات المضرة بالإنسان ومحيطه :

الشرطة البيئية في عدن.. قصور في الأداء أم شح في الإمكانيات؟!

تخرجت الدفعة الأولى من أفراد الشرطة البيئية في اليمن قبل نحو أربعة أعوام وبالتحديد في يوليو من عام ٢٠٠٣م بصنعاء، وكان قوامها نحو خمسين عنصراً حسب ما جاء في موقع المؤتمر نت الذي أورد الخبر آنذاك.. هذه المجموعة البسيطة التي كانت النواة الأساسية لتشكيل إدارة مختصة تابعة لصندوق النظافة وتحسين المدينة أنيط بها مهمة تطبيق اللوائح والقوانين والتشريعات التي تكفل سلامة البيئة وتحافظ على الصحة العامة للمجتمع.

كتب / محبوب عبد العزيز / تصوير :جان عبد الحميد

قائد راشد

وقد جاء الاتجاه نحو تأسيس هذه الإدارة المتخصصة في المجال البيئي بعد أن أصبحت المنظومة الأمنية تستوعب مختلف مجالات الحياة بما فيها من تنوع وكان الجانب البيئي أحد هذه الجوانب التي لابد من مراعاتها والحفاظ عليها ومنع أي تجاوز أو اعتداء أو انتهاك يمكن أن تتعرض له سواءٌ من قبل الأفراد أو المؤسسات أو الشركات إذ لم يعد مفهوم الأمن العام يقتصر على الدور التقليدي لهذه الوظيفة بعد تطور المجتمعات وتعدد الأنشطة الإنسانية.

وماذا بعد؟

مرَّت أربعة أعوام على تشكيل النواة الأولى لقوة الشرطة البيئية كنا نعتقد أننا لن نرى أية مخالفات أو أضرار بالمجال البيئي، لكن الواقع الذي نعيشه اليوم يقول عكس ذلك تماماً على الرغم من وجّود الشرطة البيئية وتخصيص سيارات تابعة لها لضبط المخالفات ولا ندري هل السبب في تواصل مظاهر الاعتداء على البيئة وتشويه المنظر الجمالي العام لمدينة عدن بسواحلها الساحرة ومتنزهاتها الخلابة هو بسبب قصور أداء عناصر الشرطة البيئية وعدم إلمامهم بالاختصاصات والمهام والواجبات الموكلة إليهم نتيجة لعدم إدماجهم في دورات تدريبية وتأهيلية لرفع مستوى الوعي البيئي لديهم وتعريفهم بالمخالفات والانتهاكات غير المسموح بها، وضرورة الوقوف أمامها بحزم ودون هوادة أو تسامح أم أنّ السبب في ذلك يعود إلى شح الإمكانات وضعف التجهيزات والتعزيزات اللازمة والواجب توافرها لدعم عمل هذه العناصر المنوط بها حماية البيئة بمختلف مكوناتها، وفي كلا الحالتين ينبغي لقيادة محافظة ممثلة بسلطتيها التنفيذية والمحلية – وعلى وجه الخصوص – صندوق النظافة وتحسين المدينة الذي يقوده المهندس المقتدر / قائد راشد – بذل أقصى الجهود للوقوف على مكامن الضعف والخلل وتشديد القبضة على هذه الخدمة التي تهدف إلى حماية الإنسان من خلال توفير مُناخ بيئي صحي ينعم به في حياته ولا يلحق الضرر بمكونات البيئة (الماء، التربة والهواء) وتسخير المزيد من الإمكانات والدعم لإدارة الشرطة البيئية لتوسيع مجال عملها وتغطية جميع مناطق المحافظة وعدم الاقتصار في تواجدهم على المتنزهات والمتنفسات العامة كالشواطئ والحدائق وإن كانت تعطى لها الأولوية في الاهتمام، لأنها ملتقى ومحط أنظار الزوار من الداخل والسياح من الخارج.

تواصل العبث

رغم وجود الحافظات الأوعية الخاصة برمي المهملات في كل مكان وشارع وبشكل واضح في السواحل والأماكن العامة لا يزال بعض ضعفاء النفوس يصرون على القيام بأفعال حمقاء وغير أخلاقية لتشويه المنظر العام للمدينة من خلال الإستمرار في رمي المخلفات على قارعة الطريق بل يقوم بعضهم بقضاء الحاجة من "تبول وتغوط" بين الممرات أو خلف المباني السكنية وإلقاء القمامة من شرفات المنازل إلى الشارع العام دون خوف من محاسبة أو خجل من رؤية الناس وعتابهم ولعل ما يجعل هؤلاء يتمادون في ارتكاب هذه الحماقات هو غياب العقوبات والتساهل في التعامل معهم عند ضبط المخالفة!!

ورغم أنّ هناك قرارات بمنع تعاطي القات والتدخين في الأماكن والمتنزهات العامة، إلا أنّ أحداً لم يتفاعل مع هكذا قرارات تصب في صالح الإنسان والبيئة وهناك شواهد على استمرار مضغ القات من قبل الشباب المستهتر وبعض الزوار في سواحل عدن والكورنيشات وهذه الظاهرة السلبية تعكس منظراً غير حضاري وتؤدي إلى تشويه الجهود التي تبذلها الدولة لإضفاء اللمسات الجمالية لتحسين وتطوير هذه الأماكن وجعلها متنفساً للجميع وليست حكراً على المخزنين (ماضغي القات) والموالعة الذين لا يكتفون بارتكاب هذه المضايقات بل يتركون المخلفات وراء ظهورهم على السواحل ليقع العبء فيما بعد صباح كل يوم على عمال النظافة!؟ فأين دور شرطة البيئة من هذه الانتهاكات؟

ولماذا لا يتم منع تعاطي القات والشيشة في الشواطئ والحدائق العامة؟ وأين هم رجال الشرطة البيئية من رمي المخلفات والأوساخ في الطرق وترك بقايا مواد البناء على الشوارع خصوصاً الفرعية والأحياء الشعبية التي لا زالت تفتقر إلى الاهتمام والعناية المطلوبة ليكون شأنها في ذلك شأن الشوارع العامة.

إننا ندعو المسؤولين على هذه الإدارة البيئية المتخصصة إلى تشديد الخناق وتضييق الدائرة على المخالفين ومراقبة الانتهاكات التي تتعرض لها هذه البيئة المسكينة والتركيز على المخالفات التي تلحق الضرر بها وتنعكس على الإنسان وعدم غض الطرف عن المخالفين بل ينبغي لهم أن يكونوا تحت طائلة العقوبة مع ضرورة أن تتواصل الجهود في الاتجاه الآخر وهو رفع المستوى الثقافي البيئي وتوعية الناس بالمخالفات والأضرار المترتبة عليها، فالبيئة ما عادت تحتمل المزيد من الضغوط عليها وأوشكت أن تعاملنا بالمثل وترد لنا الصاع صاعين وحينها لن تجدي الاستغاثات أو تنفع المعالجات والحلول لأنها ستكون متأخرة!!!!!

أزمة المياه في عدن :

بعدما فرجت لا يمكن لها أن تضيق .. لتذيقنا الأمرين!!

يبدو لنا أننا كلما تفائلنا خيراً، فإنّ ذلك التفاؤل لا يدوم طويلاً.. ربما لأننا لم (نمسك الخشب) يا حبايب .. وربما أصابتنا (عين) خبيثة فأحرمتنا ما نحن فيه من نعمة، وأية نعمة.. إنّها نعمة استمرار وبقاء وازدهار الحياة برمتها.

وربما أنّ حال التقلبات الجوية والمُناخ المتغير في الكرة الأرضية قد فاقم المشكلة فانحسر مخزون المياه من شدة الحرارة وبلوغها درجة قصوى، لا يقدر على تحملها إلا من كان جلداً ولديه قدرة فائقة على التحمل، خصوصاً في هذا الوقت الذي ازدادت فيه شدة الحرارة.. وانحسرت معه كمية ضخ المياه إلى المنازل..!

نعمان الحكيم

ولربما أيضاً أنّ فرحتنا بنعمة المياه لأشهر خلت، كانت قد دفعتنا للكتابة عن هذا التحسن، وهي حقيقة لا ينكرها أحداً، لكن الحال تدهور، ولا ندري، هل هو طارئ وتنجلي الأمور، أم ذلك نذير بصيف طويل وثقيل علينا، قد نكون اليوم في بداياته الأولى، ويا عالم أين وكيف ومتى النهاية!

حقيقة أنا دائماً أتفاءل ويدفعني التفاؤل ولو كان بنسبة ٥٠٪ إلى إصلاح الحال وعودة (المياه إلى مجاريها)، لكن هناك زملاء وشخصيات اجتماعية وتربويون، ينتقدون ما نكتب، ولهم الحق في ذلك، خصوصاً عندما يلمسون أزمة مياه حقيقية، قد لا يحصل المرء فيها على تموييناته من المياه لأكثر من فترتين في اليوم الواحد، وقد يكون ذلك متقطعاً ولا يفي بالغرض، إضافة إلى أنّ قيمة استهلاك المياه مبالغ فيها، وأنا أزكي ذلك وأتضرر كثيراً، لكن قلت قد أكون لوحدي، وليس القياس على فرد.. وهو ما أكده عدد من الناس.

الأستاذ القدير والشخصية الوطنية المعروف : فاروق مكاوي، طلب مني أن اكتب عن نقصان المياه وكثرة قيمة الإستهلاك، وعن تقطع الإمدادات، برغم أنّه يسكن في شقة بعمارة في الدور الأول بالمعلا، فكيف الحال في من يسكن في الدور الخامس أو السادس.. أو في الجبال؟!

وأنا أقول، لقد جمعتني مناسبة تربوية بالمهندس الخلوق حسن سعيد قاسم – نائب مدير عام المياه في عدن، وعضو مجلس المحافظة، وشكوت له سرعة العدادات الجديدة وضخامة الفاتورة فابتسم كعادته وقال : العدادات (الساعات) تعمل بنظام تم اختباره وليس هناك سرعة أو ما شابه ذلك، ربما أنّ تراكم المبالغ يضاعف النسبة المئوية.. ولكن : تعال بانسوّي لك تسوية وكل من هو كذلك، عليه مراجعتنا ومكاتبنا مفتوحة وسوف لن نؤجل حل مشكلة كهذه أبداً.

أقول إنّ نقصاناً ملحوظاً هذه الأيام قد طال المدن والمرتفعات الجبلية وأنّ كثرة البناء وإدخال خدمة المياه إلى المنازل الجديدة، إضافة إلى مصنعي المياه المسماة مجازاً (كوثر) والاستخدامات الأخرى غير المرشدة.. كل ذلك قد أدى إلى شح ملحوظ مع ما لهذا الفصل الجاف / الحار من مضاعفات وأشياء أخرى ربما لا نعرفها نحن، كما يعرفها أهل المياه، من خبراء ومهندسين ومختصين أنفسهم.

إنّ عدن بحاجة ماسة إلى من يلتفت إلى ناسها البسطاء خَاصة، كونهم في معظمهم إن لم يكن كلهم يعيشون على راتب شهري لا يتجاوز الـ (٥٠ ألفا من الريالات) ولا ينقص عن الـ (١٠ آلاف ريال) .. وهو ما يجب أن يسترعي الجهات المعنية لكي تعمل اعتبارات لهم خصوصاً في المياه والكهرباء، والهاتف أيضا.. وبالمناسبة الهاتف صار نارا تلسع القلب والعقل قبل المال.. ويا الله السلامة!

أخيرا.. ونحن في حر لافح وأجسادنا تأكلها الحرارة وتقشرّت جلودنا.. نأمل من أهل المياه أن يضاعفوا نوبات الضخ، بدل أن يقللوا منها، حتى ولو بشكل استثنائي، رحمة بالناس الذين يكتوون وتحرقهم الشمس وقلة المياه.. وأعتقد أنّ الوقت قد حان لعمل شيء يجعل سكان عدن في راحة واطمئنان.. وما ذلك بالصعب أو بعيد المنال.. إن شاء الله!

مستوى الاوزون

يتساءل العديد من المهتمين بالشأن البيئي ماذا حققت الاتفاقيات الدولية حول منع استخدام مادة CFCs المولدة للأوزون وفي صدارتها بروتوكول مونتريال الذي اصدرته الامم المتحدة عام ١٩٨٧ وألزمت بموجبه الدول الصناعية بتقليل إنتاج هذه المادة. والجواب أن هذه الاتفاقيات جاءت متأخرة بعد أن تراكم الكثير من مادة CFCs ونواتجها في طبقات الجو وأن القليل المتصاعد الآن بفعل تطبيق الاتفاقيات لم يخفف من تفاقم الأوزون لأن ذرات الكلور ذات أثر فعال ويستمر فعل الذرة الواحدة سنوات طويلة. ويُقدر الخبراء أن مستوى الأوزون حول العالم لم يزدد كثيراً في السنوات التي أعقبت الاتفاقيات ولكن مستواه حول القطب الجنوبي سيأخذ ٥٠ ـ ٧٠ سنة قبل أن يرجع الى مستواه عام ١٩٨٠. ويضيف الخبراء أنه على الرغم من تحديد كمية CFCs المتصاعدة ثم عدد ذرات الكلور في طبقة الستراتوسفير إلا أن مستوى الأوزون يزداد مع تغير درجة الحرارة. وهذا يعني أن نرى زيادات واتساعا في رقعة الأوزون في السنوات المقبلة مع زيادة الاحترار الكوني بفعل غازات الدفيئة، الوليد الشرير للصناعة ورفض الولايات المتحدة التوقيع على اتفاقات كيوتو المحددة لها.

ومن التفاعل المنتج

أخبار بيئية

قضم الأظافر يؤثر على ذكاء الأطفال ويفقدهم إدراكهم

أفاد باحثون بأن الأطفال الذين يقضمون أظافرهم يتعرضون لخطر أعلى للإصابة بتسمم الرصاص، وذلك لأنه قد يضعف ذكائهم ويؤثر على إدراكهم.
وكانت البحوث السابقة قد أظهرت أن التعرض للرصاص الذي يتراكم تحت الأظافر أثناء اللعب في الأجواء المغبرة، سواء داخل المنازل أو خارجها، قد يساهم أيضاً في إصابة الأطفال بمشكلات في النمو والأعصاب بل إنه قد يتلف الجهاز العصبي بكامله.
وأشار الخبراء إلى أن الرصاص موجود في التربة والغبار بصورة طبيعية، ونتيجة لذلك يمكن أن يدخل إلى الجسم، من خلال تناول الخضراوات والفواكه، التي لا تغسل جيداً كما قد يتعرض الكثير من الرجال، وخصوصاً من المهنيين كالدهانين وعمال الطباعة والسمكرية وتجار الرصاص لخطر أعلى للإصابة بالتسمم .

عصير الطماطم يقلل الإصابة بالسرطان

القاهرة:
: أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية أن تناول عصير الطماطم يساعد على مكافحة السرطان وخفض النشاط في الصفائح الدموية لدى مرضى السكر، كما أنه يساعد في حمايتهم من الإصابة بالجلطات القاتلة.
ومن خلال الدراسات التي أجريت على مجموعة من الأشخاص الذين يتناولون الطماطم أكثر من ١٤ مرة في الشهر، اتضح أن نسبة إصابتهم بالسرطان تقل بنسبة ٥٠ ٪ مقارنة بالذين يتناولون مرة واحدة في الشهر.
ووجد الباحثون أن الطماطم تحتوي على مادة "الليكوبين" و"الكاروتين" ومادة "الليكوبين" التي تمنع الأكسدة الضارة خلال تفاعلات الجسم الخلوية وتتمتع بفاعلية في تدمير جزيئات يمكن أن تسبب أضراراً لأنسجة الجسم.
ومن جانبه، أوضح الدكتور شعبان أبو حسين الباحث في قسم بحوث الخضر بالمركز القومي للبحوث في مصر، أن ٧٥٪ من النساء اللاتي يتناولن الطماطم تقل إصابتهن بسرطان عنق الرحم والقناة الهضمية

التلوث الفكري ومخاطره على المجتمع

في هذا اليوم نتطرق إلى أخطر موضوع يداهم مجتمعنا اليمني بشكل خاص، والعربي بشكل عام، الذي يجب أن نقف وقفة جادة من أجل التصدي لهذا الموضوع الحساس.
إنّ التلوث الفكري الذي يسيطر على بعض من شرائح المجتمع اليمني على وجه الخصوص والعربي على وجه العموم، من جميع النواحي المرتبطة بحياة الإنسان، فكلما كانت الأفكار ملوثة، كانت أمور حياتنا غير مستقرة، وتحل الفوضى والمزاجية والتكبر والتعالي، وبيئة غير نظيفة، عشوائية في العمل بمختلف الاتجاهات، وعدم التخطيط السليم لبرامج التحديث والتطوير، وهذا كله يعتبر كارثة كبيرة على مجتمع عرفه الجميع منذ القدم بالحكمة.
إنّ المجتمعات في العالم أجمع وصلت إلى مرحلة مرموقة من التفكير السليم في تحقيق كل ما يخدم مصالح جميع فئات المجتمع دون استثناء، وبعقلية نظيفة وخالية من أي تلوث فكري يؤثر على مسار حياتهم اليومية.
فعلينا هنا أن نقف يداً واحدة، بجميع شرائح المجتمع من أجل التخلي عن الأفكار الضيقة والأنانية، واللامبالاة والتكبر والتفكير من زاوية واحدة، وهذا كل يخلق عدم الاستقرار وحدوث كوارث على مختلف الجوانب.
فالتفكير السليم يسكن العقل والجسم السليم ويؤدي إلى صواب العمل وتطوره بشكل خالٍ من الأفكار الأنانية بطرقها المختلفة والأساليب الملتوية ويخلق حالة أكثر وعياً وتقدماً خال من العشوائية والتخبط ويؤدي إلى مزيد من النجاحات الخلاقة والعمل لمصلحة الوطن واستقراره.

خلدون المجالي

محافظة عدن ومصادر الثروة الطبيعية المهدورة في القمامة

قضية البيئة .. وحمايتها والمحافظة عليها من مختلف أنواع التلوث واحدةٌ من أهم قضايا العصر، وإنّ الحفاظ على عناصر البيئة (الهواء، الماء والتربة) وعلى قدرة نظمها الأيكولوجية والترشيد في استخدام مواردها يساعد على العطاء ويضاعف الإنتاج.

عمر عبدربه السبع

وتعتبر القمامة أو النفايات الصلبة المنزلية إحدى أخطر المشاكل البيئية عند تركها للهواء الطلق وعندما لا تتوافر الوسائل المناسبة للتخلص الآمن منها.
إنّ عملية جمع ونقل والتخلص من النفايات الصلبة المنزلية عملية خدمية تكلف بها الدولة باعتبارها أحدى حاجات الإشباع للإنسان، وفي الوقت نفسه عملية التخلص الآمن والسريع للنفايات الصلبة المنزلية (القمامة) يوفر على الدولة آلاف الريالات التي قد تذهب هدرا لعلاج الأمراض الناجمة من هذه النفايات.
إنّ تراكمات القمامة وعدم المقدرة على رفعها والتخلص منها يزيد من ارتفاع كثافة وكمية الذباب المنزلي إضعاف ما تسمح به هيئة الصحة العالمية لوجود مواد عضوية نصف متحللة ورطوبة جو مناسبة ودرجة حرارة ملائمة وينجم عن هذا التكاثر غير الطبيعي إصابات بأمراض الكوليرا (الإسهال الصيفي) و(التيفوئيد) والدسنتاريا والسل والحمى القلاعية والرمد الصديدي والرمد الحبيبي.
كما أنّ حقن القمامة في البيئة وتركها للتخمر بواسطة بلايين الكائنات الحية الدقيقة التي لا تُرى بالعين المجردة ونمو البكتيريا والقوارض يؤدي إلى انبعاث غازات الصوبة وفي مقدمتها غاز الميثان الناتج عن التحلل اللاهوائي للمواد العضوية، بالإضافة إلى غازات النشادر وأكاسيد النيثروجين والكبريت وإطلاق غازات أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون الناتجة من نشاطات الكائنات الحية الدقيقة.. وغازات الصوبة لاسيما غاز ثاني أكسيد الكربون له تأثير شديد على تغير مُناخ الأرض، إذا ما زادت نسبته في الغلاف الجوي للأرض.. ولا ريب أن تغير مُناخ الأرض بغازات الدفيئة، يساعد على زيادة حرارة الأرض وبالتالي تحدث الأعاصير والفيضانات وارتفاع مناسيب مياه البحر مما يؤثر سلباً على حياة المجتمعات البشرية.
إنّ عملية جمع النفايات والتخلص منها مسؤولية مشتركة بين البلدية والمواطنين، فإذا كان من واجب المواطن نقل نفاياته من مسكنه إلى أقرب مكان تحدده له البلدية وفي ا لمواعيد المعيّنة، فإنّ على البلدية جمع هذه النفايات إلى حيث الموقع النهائي لمعالجتها والتخلص من مضارها.
والبيئة النظيفة، كما تؤكد بحوث علماء البيئة، تساعد في مقدرة المواطنين على الإنتاج بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ – ٣٨ ٪، زيادة عن البيئة غير النظيفة، كما أنّها تقلل من نسبة الأمراض الاجتماعية مثل الإدمان والاكتئاب والانتحار والعنف ضد المرأة.
وقد أثبت العلماء بالواقع الملموس والبحوث العملية ما تهدره النفايات الصلبة من مصادر الثروة الطبيعية، واستعادوا بعض الثروات الطبيعية من القمامة، إذ بأسلوب إعادة تدوير القمامة أمكن تصنيع الورق من ورق القمامة عبر تكنولوجيا إعادة تصنيع الورق وتوفير ٥٠٪ من كمية الطاقة اللازمة في حالة تصنيعه من المصادر الطبيعية لإنتاج الورق.
وبإعادة تصنيع الحديد من الخردة الموجودة في القمامة، فإنّ المصنع يوفر ٦٠٪ من الطاقة.. كما يمكن إنتاج سماد عضوي من ا لقمامة كبديل لبعض الأسمدة الكيميائية ذات الضرر الخطر في تلويث البيئة، وذلك بواسطة التقدم المذهل في التكنولوجيا الحيوية.. ويمكن أيضاً حقن هذه الأسمدة بالأسمدة الحيوية لرفع قيمة هذه الأسمدة العضوية لتنافس الأسمدة الكيماوية في محتواها من عنصر الأزوت.
وفوق هذا ومعه فإنّ العائد المنظور من تدوير النفايات هو صحة الإنسان، وإنّ حماية البيئة والاهتمام بصحة الإنسان بحاجة إلى مجهود وتنظيم، وقد شّهد العصر الحديث تطورا مذهلاً في كمية النفايات الصلبة المنزلية الناتجة من النشاط الإنساني وتغير محتوى القمامة من المواد المختلفة، فبينما قلّت المواد العضوية زادت نسبة الأوراق والحديد والزجاج والمواد البلاستيكية، والمفاتيح الأساسية لحل هذه المشكلة البيئية من النفايات الصلبة المنزلية تتمركز على التشريعات البيئية والتربية البيئية والإدارة البيئية.
ففي مدينة عدن، فإنّ كمية النفايات الصلبة المنزلية للفرد الواحد تتراوح ما بين ٦٠٠ – ٨٠٠ جرام في اليوم الواحد، وأنّ متوسط إنتاج الفرد من القمامة صيفاً أكثر من إنتاج الفرد شتاءً، وأنّ محتوى القمامة من بقايا الخضروات والفواكه صيفاً أكثر منه شتاء.. وأنّ بعض القمامات تجدها مرمية في الشوارع ومكدسة في المساحات الخالية بين المنازل مما يعكس السلوكيات البيئية المتدنية لرب الأسرة وجميع أفرادها.
إنّ التشريعات البيئية في اليمن شملت موضوع القمامة ورسوم النظافة بيد أنّ تطبيق بعض الإجراءات لا يزال بعيداً عن الواقع المأمول.
إنّ فرز القمامة في محافظة عدن يتم في المقلب بواسطة عمالة يدوية تابعة لشركة خاصة، أما الإدارة البيئية في محافظة عدن تبذل جهوداً حثيثة للقضاء على القمامة يومياً في المردم الصحي في بئر النعامة على طريق البريقة والمزودة بالكهرباء والماء والمعدات الثقيلة لطمر القمامة ودكها وتغطيتها بالأتربة.. فالنفايات سلاح ذو حدين فهي نقمة إذا أهملت خدمتها ونعمة إذا ما استثمرتها اقتصادياً.